إن قيام الدولة بوظائفها التقليدية المعروفة على أكمل وجه، يستلزم حتما تملكها إضافة إلى العنصر البشري العنصر المالي، هذا الأخير الذي يتمثل في أموال عقارية أو منقولة، تكون ما يعرف بثروات الدولة، عن طريق تسييرها وتوظيفها لهذه الأموال، حتى يتسنى لها تقديم مختلف الخدمات المتعلقة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية على السواء، بهدف تحقيق المصلحة العامة.

إن ضيق و اتساع وعاء الأملاك التابعة للدولة، ينبع بوجه عام من السياسة أو الفلسفة القانونية القائمة فيها، وكذا الأسس الاجتماعية، والاقتصادية المتبناة في هذه الدولة، فكل تقليص في الوظيفة الاقتصادية يزداد معه حجم أملاك الدولة وتصبح ذات أهمية بالغة .

لقد تجسدت هذه الفكرة بشكل واضح في الفقه القانوني الحديث، في الانتقال من مرحلة الدولة الحارسة (**L'Etat gendarme**) إلى مرحلة الدولة المتدخلة (**L'Etat interventionistre**)، هذا الانتقال الذي أحدث تغييرات عميقة في مفهوم الملكية العمومية وأملاك الدولة بصفة عامة، وتطورت بعد ذلك المفاهيم والتسميات حول الدولة المتدخلة، فأصبحت أيضا تسمى بدولة التنمية، دولة الرفاهية ودولة الإدارة، ذلك لأنها دائما تسعى لتحقيق التنمية الشاملة عبر مختلف القطاعات، وتوفير الأمن والسلم الاجتماعي بتعبئة كل طاقاتها المادية والبشرية في سبيل ذلك.

شهدت الجزائر بعد الاستقلال مرحلة وحدة واتساع مفهوم الأملاك الوطنية، بالرغم من أن النظام القانوني الذي كانت تسير به هذه الأملاك قد بقي على حاله باستثناء بعض التعديلات الطفيفة التي أملتها السيادة الوطنية والظروف السياسية الجديدة أنداك. وكان الاختيار الاشتراكي هو النهج الذي اتبعته الدولة الجزائرية في تلك الفترة من تاريخها، تماشيا مع ما جاء في برنامج طرابلس 1962، الذي نص

على أن تطور الجزائر حتى يكون سريعا، وهادفا إلى إرضاء احتياجات الجميع، في إطار جماعي، لا بد أن ينصب في قالب اشتراكي.

استمر العمل بالتشريع الفرنسي الموروث عن المرحلة الاستعمارية إلى سنة 1975، تاريخ إلغاء العمل بهذا التشريع، وبعده تم تقديم دستور 1976 لينظم الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بشكل يتماشى والواقع السياسي المفروض أنداك. وتبعا لهذه التوجهات السياسية تم إصدار العديد من التشريعات الهامة والتي كان من بينها تشريع الاملاك الوطنية، الذي قدم متأخرا نوعا ما في سنة 1978، ولم يصادق عليه إلا في سنة 1984، وصدر تحت رقم 84. 16 بتاريخ: 30. 1984.06. ومن أهم المحاور التي ارتكز عليها هذا القانون هو إلغاءه لفكرة التمييز بين الأملاك الوطنية العمومية **Domaine public** والأملاك الوطنية الخاصة **Domaine privé**، بحجة عدم تطابق هذه الفكرة مع النظرة الاشتراكية لمفهوم الأملاك الوطنية. هذه المرحلة تميزت بإفرازها لنظم تسيير ورقابة شامل.

بعد الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي شهدتها البلاد والتوجه الإيديولوجي الجديد مع صدور دستور 1989 حيث التوجه الرأسمالي حدثت هناك انعكاسات هامة على القواعد التي تخضع لها الملكية العمومية أو الأملاك الوطنية. (لا سيما ضمن مادتيه 17، 18) ، اعتمد التقسيم إلى أملاك عمومية وأملاك خاصة للدولة.

ونظرا للفصل القانوني والمادي بين النوعين، فإن كل فئة من هذه الأملاك، تخضع لقواعد قانونية خاصة في إطار التشريع العام، على أن وجود نظامين قانونيين مختلفين لأملاك الدولة، لا يعني استقلالا تاما، ذلك أن تملك الدولة لأملاك خاصة من شأنه أن يؤدي بطبيعة الحال إلى أن يتضمن النظام القانوني لهذه الأملاك بعض القواعد التي تخرج عن نطاق القانون الخاص. وبوجه عام فإن هذه

الأملاك . الخاصة التابعة للدولة . تخضع لأحكام الملكية الخاصة شأنها في ذلك شأن الأشياء المملوكة للأفراد.

فالأملاك الخاصة لها خصوصيتها ومضامينها المادية والقانونية، التي تكفل لها المرونة اللازمة عند تسييرها واكتسابها والتنازل عنها، مما يصبغ عليها قواعد حماية خاصة.

موضوع بحثنا هذا يتمحور أساسا حول هذه الفئة من أملاك الدولة، أي الأملاك الخاصة، كما جاءت به النصوص التشريعية والتنظيمية الجديدة التي صدرت في هذا المجال خاصة منها القانون رقم 30.90 المؤرخ في 1990.12.01، المتضمن لقانون الأملاك الوطنية المعدل والمتمم بالقانون 08-14 المؤرخ في 20 يوليو 2008 والمرسوم 454.91 المؤرخ في 1991.11.23 الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة

- **أهمية البحث**

مما تقدم تبرز أهمية دراسة موضوع تخصيص الأملاك الوطنية في إطار الخدمة العمومية ذات أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والعملية.

- **فمن الناحية النظرية:** تتمثل في

_ الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الدراسة من نصوص قانونية وتنظيمية حول الموضوع.

أما من الناحية العملية:تتمثل في مدى معرفة مختلف القواعد القانونية التي تحكم تسيير وتخصيص الأملاك الوطنية والإجراءات التي تخضع لها

- **دوافع إختيار الموضوع:**

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- **الأسباب الذاتية:**

موضوع الدراسة الموسوم بتخصيص الأملاك الوطنية في إطار الخدمة العمومية كان البث فيه ضمن المواضيع التي تراودنا في الدراسة لارتباط الموضوع بمجال التخصص

الرغبة في التعرف على الأحكام الخاصة التي تحكم مثل هذا النوع من الأملاك

الرغبة في إلقاء الضوء على جديد الأحكام القانونية والنصوص التنظيمية المنظمة لتسيير الأملاك الوطنية الخاصة

- **الأسباب الموضوعية:**

. أهمية موضوع الأملاك الخاصة التابعة للدولة، من حيث المفهوم الجديد لتسمية الأملاك الخاصة، وكذا الحقوق التي منحها المشروع للأفراد على هذه الأملاك والتي تتميز عن تلك الممنوحة لهم على الأملاك العامة، من جهة.

. كما نرى كذلك أن هذا الموضوع لم ينل فعلا حقه من الدراسة والبحث كما هو الشأن بالنسبة للأملاك العمومية، والسبب يعود أساسا إلى حداثة التميز والتسمية من جهة اخرى.

ـ معرفة مكانة الأملاك الوطنية في تدعيم اقتصاد الدولة تكفي للبحث فيها من اجل ابراز أهميتها ، إضافة الى ان لها نضرة واسعة في مجال الأملاك الوطنية فلا تختص بإدارة نوع واحد من الأملاك الوطنية ولها خاصية الجبائية والمردودية .

- **الإشكالية**

وبناءا على ما تقدم عرضه تتضح لنا أهمية الموضوع وبالتالي فإن الإشكالية التي يمكن طرحها تكون على النحو التالي :

مامدى فعالية الأجهزة والقواعد التي اعتمدها المشرع الجزائري في كيفيات تخصيص الأملاك الوطنيةّ ؟

- **منهج البحث**

لمعالجة الموضوع اعتمدنا المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات ووصف حالات من خلال واقع معاش عن طريق تعليمات المديرية العامة للأملاك الوطنية .

سالكين في ذلك أداة التحليل الذي يقوم على عمليات تفسير ونقل واستنباط أليات للمعالجة.

وظفنا هذا المنهج بالخصوص في تفسير وتحليل التعريفات التشريعية والفقهية وكذالك تحليل الجوانب التقنية لعمليات إدارة الأملاك الوطنية.

- **أهداف الدراسة**

محاولة جمع مختلف العمليات التي تقوم بها المصالح التابعة للدولة على أملاكها الخاصة سواء كانت عقارية أو منقولة، نظرا لوجود جل الأحكام المتعلقة بهذه العمليات، متفرقة ومبعثرة في نصوص تشريعية وتنظيمية شتى.

محاولة الإلمام والتعرف أكثر وبنوع من التفصيل، على الكيفيات والطرق التي وضعتها هذه التنظيمات، فيما يتعلق باكتساب الدولة للأملاك المختلفة وضمها إلى أملاكها الخاصة ، وكذا عمليات تخصيص وبيع وتأجير الدولة لأموالها.

- **دراسات سابقة:**

وهذه الدراسة تعد الأولى فيما يخص موضوع تخصيص الأملاك الوطنية في اطار الخدمة العمومية ، فهناك دراسات أخرى تصب في جانب موضوع الأملاك الوطنية العامة، ومنها من عالجت الأملاك الوطنية الخاصة، ومنها من تناولت حماية الأملاك الوطنية نذكر منها

- شرفي حسان، الأملاك الوطنية الخاصة في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2006/2005
- فارة عبد الحفيظ، تسيير وإدارة الأملاك المحلية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة ،جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007
- سلطاني عبد العظيم،تسيير وإدارة الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع القانون العقاري، جامعة تبسة، 2009/2008

- **صعوبات البحث :**

لا يخلو أي عمل أو بحث من الصعوبات والعوائق ومن بين هذه الصعوبات والعراقيل التي إعترضت هذا الموضوع نجد:

- قلة المراجع والدراسات السابقة في موضوع تخصيص الأملاك الوطنية ، من جهة ومن جهة أخرى تعتمد اغلب الدراسات على النصوص التشريعية ، التي تكون في الغالب ترمي الى نصوص عديدة لقطاعات وزارية مختلفة .
- تشعب الموضوع وصعوبة الإلمام بعناصره .

➢ **تقسيمات البحث :**

من اجل معالجة هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة الى خطة ثنائية الفصول والمباحث كالتالي

➢ **الفصل الأول: تعريف وتسيير الأملاك الوطنية الخاصة**

تضمن هذا الفصل مبحثين تطرقنا إلى ماهية الأملاك الوطنية الخاصة ومعايير تمييزها عن الأملاك الوطنية العامة ثم تسيير الأملاك الوطنية الخاصة .

➢ **الفصل الثاني :إستعمال الأملاك الخاصة التابعة للدولة**

هو الآخر به مبحثين تطرقا إلى طرق وإجراءات تخصيص ملك من الأملاك الوطنية ثم إجراءات إلغاء تخصيص ملك من الأملاك الوطنية .